

## Role of Women in Egyptian Labor Market

Nashwa El-Tatatwy<sup>1</sup> and Doaa I. Hashem<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Faculty of Agriculture-Alexandria University

<sup>2</sup>Agricultural Economic Research Institute



### دور المرأة في سوق العمل المصري

نشوى عبد الحميد التطاوي<sup>1</sup> و دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم<sup>2</sup>

كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية

<sup>2</sup>معهد بحوث الإقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

### الملخص

تزايدت مشاركة المرأة في سوق العمل على الصعيد العالمي بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، وبالرغم من ذلك بلغت نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل المصري حوالي 22.9% من إجمالي قوة العمل، وتمثل تلك النسبة ما يقرب من ثلث مساهمة الرجال التي بلغت حوالي 73.4%. لذلك تتمثل المشكلة البحثية في تدني مشاركة المرأة في سوق العمل المصري، وتكمن خطورة المشكلة في وجود فجوة شاسعة بين ما يبذل من محاولات وجهود تنموية للمرأة في مجالات التعليم والتدريب والتعديلات المؤسسية والتشريعية، وبين هذا الدور الضعيف للمرأة في الحياة الاقتصادية الأمر الذي يعكس خلل لابد من معالجته سريعا خاصة أن قضية البطالة هي المشكلة الأساسية والمزمنة في الإقتصاد المصري الآن. استهدف البحث بصفه اساسية دراسة دور المرأة في سوق العمل المصري وذلك من خلال دراسة الاهداف الفرعية التالية: (1) المؤشرات النوعية لقوة العمل المصرية، (2) مؤشر التكافؤ بين الجنسين وفقاً للعاملين بالقطاع الرئيسي لرب الأسرة، و وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة، (3) دراسة فجوة الأجور بين الجنسين وفقاً للقطاع الرئيسي لرب الأسرة وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة، (4) الأهمية النسبية للإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية وفقاً للعاملين بالقطاعات الرئيسية وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة، (5) دراسة مؤشرات الفجوة النوعية في جمهورية مصر العربية لعامي 2011 و 2015. اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على بحثي الدخل والإنفاق والإستهلاك لعامي 2010/2011 و 2014/2015، وبحث القوى العاملة لعام 2015، وتقرير الفجوة النوعية بين الجنسين للمنتدى الإقتصادي العالمي. ولقد أوصت الدراسة بضرورة (1) مراقبة تطبيق التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تكافؤ فرص العمل بين الرجل والمرأة، (2) زيادة عدد مراكز التدريب المهني والفني وتوفير الحوافز للمؤسسات الصناعية لتدريب وتأهيل المرأة لمختلف المهن والعمل على تجاوز المعوقات الاجتماعية لإتاحة مجالات عمل جديدة للمرأة، للحد من البطالة بين النساء، وتأهيل المرأة في إطار تخطيط القوى العاملة بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل، (3) وضع سياسات مالية مبسطة تناسب وضع المرأة لتوفير البيئة المناسبة لتنمية مهاراتها، (4) تحديد فرص العمل المتاحة للمرأة خاصة في مجالات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ذات الجدوى الاقتصادية.

### المقدمة

كلما زادت فجوة الأجور بين الجنسين كلما زاد متوسط الفرق في الدخل بين الرجل والمرأة لصالح الرجل بينما إذا كانت قيمة فجوة الأجور سالبة فذلك يشير إلى أن متوسط دخل المرأة أكبر من الرجل، ومؤشرات التكافؤ بين الجنسين وهو الفرق بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية.

#### مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على بحثي الدخل والإنفاق والإستهلاك لعامي 2011 و 2015 والنشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة 2015 عام، والكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير الفجوة النوعية بين الجنسين والذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث خاصة الموجودة على شبكة الإتصالات والمعلومات الدولية (الإنترنت).

### النتائج

#### أولاً: المؤشرات النوعية لسوق العمل المصري:

قدر عدد الإناث داخل مصر بحوالي 43.08 مليون نسمة بنسبة 49% في مقابل 44.88 مليون نسمة للذكور بنسبة قدرت بحوالي 51% عام 2015، أكدت المؤشرات الإحصائية الخاصة بأوضاع وظروف العمل والعمل من واقع نتائج بحث القوى العاملة لعام 2015 أن إجمالي حجم قوة العاملة بلغ حوالي 28.4 مليون فرد عام 2015 مقابل نحو 26.53 مليون فرد عام 2011 بزيادة قدرها 1.87 مليون فرد بنسبة قدرت بحوالي 7%، وأن حجم قوة العمل من الذكور بلغت نحو 21.7 مليون فرد عام 2015 مقابل 20.54 مليون فرد 2011 بزيادة قدرها 5.8 مليون فرد بنسبة قدرت بحوالي 26.7% وبلغ قوة العمل من الإناث 6.7 مليون عام 2015 مقابل 6 مليون عام 2011 بزيادة قدرها 710 ألف فرد بنسبة قدرت بحوالي 11.85%.

قدر عدد المشتغلين في مصر بحوالي 24.78 مليون مشتغل، كما قدر عدد المشتغلين الذكور بحوالي 19.69 مليون مشتغل بنسبة 79.46% مقابل 5.1 ملايين بنسبة 20.54% من الإناث المشتغلات من إجمالي المشتغلين عام 2015، وبلغ عدد المتعطلين عن العمل نحو 3.6 ملايين متعطل بمعدل بطالة بلغ حوالي 12.8% من إجمالي قوة العمل، كما بلغ معدل البطالة بين الإناث حوالي 24.2% مقابل 9.4% بين الذكور عام 2015.

#### ثانياً: مؤشر التكافؤ بين الجنسين في مصر:

(أ) مؤشر التكافؤ بين الجنسين وفقاً للعاملين بالقطاع الرئيسي لرب الأسرة خلال عام 2011 وعام 2015:

#### بدراسة النتائج الواردة بالجدول رقم (1) تبين:

1- عدم وجود مساواة نوعية بين الجنسين وفقاً للعاملين بالقطاع الرئيسي لرب الأسرة، وتبين تراجع تمثيل النساء بالجمعيات الأهلية من خلال انخفاض مؤشر التكافؤ بين الجنسين عام 2015 والذي بلغ نحو 199.12% عن

تزايدت مشاركة المرأة في سوق العمل على الصعيد العالمي بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، وبالرغم من ذلك اوضح بحث القوة العاملة لعام 2015 أن نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل بلغت حوالي 22.9% من إجمالي قوة العمل، وتمثل تلك النسبة ما يقرب من ثلث مساهمة الرجال التي بلغت حوالي 73.4%، كما ارتفعت معدلات البطالة للإناث من 22.7% عام 2011 إلى 24.2% عام 2015، وبلغت نسبة البطالة بين الإناث 24.2% مقابل 9.4% للذكور عام 2015، بينما بلغت نسبة النساء اللاتي يعملن عمل دائم 84.7% في مقابل 60.7% للذكور، كما أن حوالي 30% من الأسر المصرية تقوم المرأة بإعالتها.

#### مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة البحثية في تدني مشاركة المرأة في سوق العمل المصري، وتكمن خطورة المشكلة أن على الرغم من الجهود المبذولة لتوسيع مظلة التأمين الاجتماعي للمرأة، لا تزال المرأة الريفية والأخص التي تعمل في الزراعة الموسمية والأعمال المؤقتة سواء بأجر أو للأسرة بدون أجر، تواجه عقبات في الحصول على دخل مناسب وتأمين اجتماعي، في وجود فجوة شاسعة بين ما يبذل من محاولات وجهود تنموية للمرأة في مجالات التعليم والتدريب والتعديلات المؤسسية والتشريعية، وبين هذا الدور الضعيف للمرأة في الحياة الاقتصادية الأمر الذي يعكس خلل لابد من معالجته سريعا خاصة أن قضية البطالة هي المشكلة الأساسية والمزمنة في الإقتصاد المصري الآن.

#### أهداف البحث:

استهدف البحث بصفه اساسية دراسة دور المرأة في سوق العمل المصري وذلك من خلال دراسة الاهداف الفرعية التالية: (1) المؤشرات النوعية لسوق العمل المصري، (2) مؤشر التكافؤ بين الجنسين وفقاً للعاملين بالقطاع الرئيسي لرب الأسرة و وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة، (3) دراسة فجوة الأجور بين الجنسين وفقاً للقطاع الرئيسي لرب الأسرة وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة، (4) الأهمية النسبية للإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية وفقاً للعاملين بالقطاعات الرئيسية وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة من بحثي الدخل والإنفاق والإستهلاك عام 2011، 2015، (5) دراسة مؤشرات الفجوة النوعية في جمهورية مصر العربية لعامي 2011 و 2015.

### الطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي حيث استخدمت النسب المنوية البسيطة لإيجاد الأهمية النسبية للأنماط الإنفاقية على مجموعات الإنفاق الرئيسية، كما استخدمت الدراسة العديد من المؤشرات مثل المؤشرات النوعية لسوق العمل المصري، و فجوة الأجور بين الجنسين حيث

الإحصائيون، الأخصائيون حيث بلغ حوالي (39.89%، 38.78%)،  
38.39%، 38.02%) لكل منهم على الترتيب عام 2015 عن نظيره  
عام 2011 والذي قدر بنحو (30.54%، 29.77%، 34.42%،  
30.12%) لكل منهم على الترتيب. وهذا يدل على أن الفجوة النوعية  
لصالح الذكور بأغلبية المهن.

جدول 2. مؤشر التكافؤ بين الجنسين (%) وفقاً للمهنة الرئيسية لرب  
الأسرة خلال عامي 2011/2010 و 2015/2014.

المهنة الرئيسية لرب الأسرة	2011	2015
المزارعون و عمال الزراعة	109.53	45.17
والعاملون بالصيد	30.54	39.89
القائمون بالأعمال الكتابية	29.77	38.78
العاملون في الخدمات و محلات البيع	34.42	38.39
الفنيون و مساعو الإحصائيين	30.12	38.02
الأخصائيين	38.07	36.22
عمال المهن العادية	35.24	24.03
رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرون	7.07	6.63
عمال تشغيل المصانع و مشغلو الماكينات و عمال تجميع مكونات الإنتاج	9.29	1.21
الحرفيين	374.20	574.52
أفراد لا ينطبق بيان المهنة		

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك 2011/2010 و 2015/2014، القاهرة.

ثالثاً: فجوة الأجور بين الجنسين في مصر :

(أ) فجوة الأجور بين الجنسين وفقاً للقطاع الرئيسي لرب الأسرة خلال عام 2011 و 2015:

بدراسة البيانات الواردة بالجدول رقم (3) يتبين أن:

1- يتبين عند مقارنة فجوة الأجور بين الجنسين وفقاً للقطاع الرئيسي لرب الأسرة ارتفاع فجوة الأجور بين الجنسين للعاملين بكل من القطاع الخاص الإقتصادي والقطاع الخاص العادي، الجمعيات الأهلية، حيث بلغت فجوة الأجور بين الجنسين للقطاع الخاص الإقتصادي حوالي 16.02% عام 2011 وارتفعت لتصل الى نحو 57.50%، وكذلك ارتفعت فجوة الأجور بالنسبة للقطاع الخاص العادي من حوالي 30.22% عام 2011 الى نحو 49.76% عام 2015، في حين بلغت فجوة الأجور للعاملين بالجمعيات الأهلية حوالي 19.83% عام 2011 وارتفعت لحوالي 31.23% عام 2015. ويتضح مما سبق اقتراب متوسط أجر الرجل من متوسط أجر المرأة عام 2011 ولكن تزايد الفارق بين متوسط أجر الرجل والمرأة عام 2015 مما يشير إلى تزايد تمييز الرجل عن المرأة في تلك القطاعات.

جدول 3. تقدير فجوة الأجور\* بين الجنسين (%) وفقاً للقطاع الرئيسي لرب الأسرة علمي 2011 و 2015.

القطاع الرئيسي لرب الأسرة	2011	2015
قطاع خاص إستثماري	16.02	57.50
قطاع مشترك	60.15	53.46
قطاع خاص عادي	30.22	49.76
جمعيات أهلية	19.83	31.23
حكومي	27.26	26.89
قطاع تعاوني	98.00	14.55
قطاع أعمال عام	51.04	3.76
أخرى	57.05	47.42
الإجمالي	59.30	36.45

\*فجوة الأجور بين الجنسين = (متوسط أجر الرجال - متوسط أجر النساء) / متوسط أجر النساء \* 100  
المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك 2011/2010-2015/2014، القاهرة.

2- انخفضت فجوة الأجور بين الجنسين للعاملين بكل من القطاع المشترك، القطاع الحكومي، القطاع التعاوني، القطاع الأعمال العام حيث قدرت فجوة الأجور بين الجنسين بنحو 53.46% عام 2015 بعد أن كانت حوالي 60.15% عام 2011، وكذلك قدرت فجوة الأجور بين الجنسين للعاملين بالقطاع الحكومي بنحو 26.86% عام 2015 بعد أن كانت

نظيره عام 2011 والذي بلغ نحو 319.61% ، وتزايد أعداد النساء العاملات بالجمعيات الأهلية عن الذكور، كما تبين أيضاً أن انخفاض مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالنسبة للقطاع المشترك والقطاع الخاص الإقتصادي والقطاعات الأخرى حيث بلغ نحو 29.45%، 2.36%، 2.02% على الترتيب عام 2015 عن مؤشر التكافؤ بين الجنسين عام 2011 والذي بلغ نحو 55.32%، 3.50%، 2.02% على الترتيب .

جدول 1. مؤشر التكافؤ بين الجنسين وفقاً للعاملين بالقطاع الرئيسي لرب الأسرة خلال عام 2011 و 2015.

القطاع الرئيسي لرب الأسرة	مؤشر التكافؤ بين الجنسين*	
	2011	2015
جمعيات أهلية	319.61	199.12
حكومي	27.58	33.83
قطاع مشترك	55.32	29.45
قطاع خاص عادي	23.75	25.72
قطاع أعمال عام	3.83	13.46
قطاع تعاوني	0.00	10.56
قطاع خاص إستثماري	3.50	2.36
أخرى	27.58	2.02

\* مؤشر التكافؤ بين الجنسين = (مؤشر الخاصية للإناث/ مؤشر الخاصية للذكور) \* 100  
المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك 2011/2010 و 2015/2014، القاهرة.

2- ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالنسبة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص العادي، قطاع الأعمال العام، القطاع التعاوني عام 2015 والذي قدر بنحو 33.83%، 25.27%، 13.46%، 10.56% عن نظيره عام 2011 والذي قدر بنحو 27.58%، 23.75%، 3.83% لكل منهم على الترتيب ويشير الجدول إلى أن الفجوة النوعية لصالح الذكور ونزاد أعداد الذكور العاملين بباقي القطاعات أي بالقطاعات الحكومية، القطاع المشترك، القطاع الخاص العادي، قطاع الأعمال العام، القطاع التعاوني، القطاع الخاص الإقتصادي وذلك راجع إلى أن عدد كبير من النساء تضطرن صعوبة الحصول على الوظيفة أو عدم وجود آليات وخدمات المساندة للمرأة العاملة وفقاً للمادة 11 من الدستور إلى العزوف عن العمل حيث تتحمل النساء والفتيات مسؤولية رعاية الأطفال وكبار السن و المهام المنزلية اليومية وهذا يترتب عليه ضعف المشاركة في سوق العمل وبقل من فرصة الحصول على الوظيفة الجيدة، غير أن القطاعات الأخرى لا تمنح نفس المزايا التي يمنحها القطاع الحكومي من خلال الوظيفة، وبالنسبة للقطاع الأعمال العام فإن معظمه تم خصصته وبالتالي انخفاض عدد النساء العاملين به<sup>(1)</sup>.

(ب) مؤشر التكافؤ بين الجنسين وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة خلال عام 2011 و عام 2015:

بدراسة النتائج الواردة بالجدول رقم (2) تبين:

1- عدم وجود مساواة نوعية بين الجنسين وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة، ويتبين أن الفجوة النوعية لصالح الذكور عام 2015 بمهنة الزراعة والصيد حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين حوالي 45.17% حيث أن كانت الفجوة النوعية لصالح الإناث عام 2011 حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين حوالي 109.53% تراجع عمل النساء بمهنة الزراعة والعاملين بالصيد حيث أن حوالي 25% من النساء يعملن في الأعمال الغير مدفوعة الأجر أو في أعمال الغير رسمية أو في أعمال تحتاج إلى ذكور في مجال الزراعة ولا تزال المرأة الريفية التي تعمل في الزراعة الموسمية والأعمال المؤقتة سواء بأجر أو بدون أجر تواجه عقبات في الحصول على الدخل المناسب .

2- تبين انخفاض مؤشر التكافؤ بين الجنسين عام 2015 بالنسبة لعمال المهن العادية ورجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرون، عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات و عمال تجميع مكونات الإنتاج حيث بلغ حوالي ( 36.22%، 24.03%، 6.63%، 1.21%) لكل منهم على الترتيب عام 2015 عن نظيره عام 2011 حيث قدر بنحو (38.07%، 35.24%، 7.07%، 9.29%) لكل منهم على الترتيب.

3- تبين ارتفاع مؤشر التكافؤ بين الجنسين عام 2015 بالنسبة للقائمون بالأعمال الكتابية، العاملين بالخدمات ومحلات البيع، الفنيون ومساعو

(1) المجلس القومي للمرأة، الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 "الرؤية و محاور العمل"، مارس 2017.

- 2- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الذكور على مجموعة المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات في كل القطاعات عام 2015.
  - 3- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث على مجموعة الملابس والأقمشة وأغطية القدم لكل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص العادي والقطاع المشترك عام 2015.
  - 4- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث على مجموعة المسكن ومستلزماته بجميع القطاعات عام 2015، مما يعنى أن النساء تنكبد نفقات متزايدة عن الرجل عند البحث عن سكن .
  - 5- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث على الأثاث ومستلزمات المسكن بالقطاع الحكومي، القطاع الأعمال العام والقطاع الخاص العادي عام 2015.
  - 6- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث على الخدمات والرعاية الصحية للقطاع الحكومي والقطاع الخاص العادي عام 2015.
  - 7- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث مقارنة على مجموعة الإنتقالات والنقل بالقطاع الأعمال العام، القطاع الخاص الإستثماري، القطاع الخاص العادي، القطاع المشترك عام 2015.
  - 8- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث على مجموعة الإتصالات بالقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص الإستثماري، القطاع الخاص العادي والتعاوني عام 2015.
  - 9- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث على مجموعة الثقافة والترفيه لكل من القطاع الحكومي والقطاع المشترك والقطاع التعاوني عام 2015.
  - 10- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث على التعليم في القطاع الحكومي فقط عام 2015.
  - 11- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث في المطاعم لكل من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام والخاص الإستثماري والقطاع الخاص العادي عام 2015.
  - 12- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث مقارنة بالذكور على مجموعة السلع والخدمات المتنوعة لكل من القطاع الأعمال العام والقطاع التعاوني عام 2015.
- خامساً: الأنماط الإنفاقية على مجموعات الإنفاق الرئيسية وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة :**
- بدراسة البيانات الواردة بجدول رقم (6) يتبين:
- 1- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث مقارنة بالذكور على مجموعة الطعام والشراب بالنسبة للأخصائيين، الفنيين ومساعدو الإخصائيين، القائمون بالأعمال الكتابية، والعاملون في الخدمات ومحلات البيع، المزارعون وعمل الزراعة والعاملون بالصيد، بينما إنخفضت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث مقارنة بالذكور بالنسبة لرجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرين، الحرفيين، عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج، عمال المهن العادية عام 2015.
  - 2- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث مقارنة بالذكور على مجموعة المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات بالنسبة للحرفيين بينما إنخفضت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث بالنسبة لكل من مهن التشريع وكبار المسؤولين، للأخصائيين، الفنيين ومساعدو الإخصائيين، القائمون بالأعمال الكتابية، والعاملون في الخدمات ومحلات البيع، المزارعون وعمل الزراعة والعاملون بالصيد، عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج، عمال المهن العادية عام 2015.
  - 3- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث مقارنة بالذكور على مجموعة الملابس والأقمشة وأغطية القدم لكل من العاملات بمهنة التشريع وكبار المسؤولين، للأخصائيين، الفنيين ومساعدو الإخصائيين، القائمون بالأعمال الكتابية، المزارعون وعمل الزراعة والعاملون بالصيد، بينما انخفضت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث لكل من العاملون في الخدمات ومحلات البيع، عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج، عمال المهن العادية عام 2015.
  - 4- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث على مجموعة المسكن ومستلزماته لكل من العاملات بالتشريع وكبار المسؤولين، الأخصائيين، الفنيين ومساعدو الإخصائيين، القائمون بالأعمال الكتابية، العاملون في الخدمات ومحلات البيع، المزارعون

حوالي 27.26% عام 2011، وكذلك إنخفضت فجوة الأجور بين الجنسين بالقطاع التعاوني وقطاع الأعمال العام من حوالي 98% و 51.04% عام 2011 إلى 14.55% و 3.76% عام 2015 على الترتيب بالقطاع التعاوني وقطاع الأعمال العام، وبالرغم من ذلك الإنخفاض إلى أنه ما زالت فجوة الأجور بين الجنسين مرتفعة - جدول رقم (2).

**(ب) فجوة الأجور بين الجنسين وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة خلال عام 2011 و 2015:**

**بدراسة الجدول رقم (4) تبين :**

- 1- إنخفاض فجوة الأجور بين الجنسين عام 2015 عن نظيرتها عام 2011 إنخفاضاً طفيفاً وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة، بمهنة عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج وكذلك عمال المهن العادية حيث قدرت فجوة الأجور بين الجنسين بنحو 45.18% و 34.69% عام 2011 إلى حوالي 43.54% و 34.41% عام 2015، في حين إنخفضت فجوة الأجور بين الجنسين إنخفاضاً الملحوظ بالنسبة لعمال الزراعة والعاملين بالصيد وكذلك الحرفيين وأيضاً القائمين بالأعمال الكتابية فقد إنخفضت فجوة الأجور بين الجنسين من 51.05% و 33.46% و 32.69% عام 2011 إلى 29.37% و 24.60% و 19.90% عام 2015، وهذا دلالة على إقتراب متوسط أجور الرجال من متوسط أجور النساء في هذه المهن.

**جدول 4. تقدير فجوة الأجور بين الجنسين وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة عامي 2011 و 2015.**

المهنة الرئيسية لرب الأسرة	فجوة الأجور بين الجنسين %	
	2011	2015
رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرون	28.51	45.06
عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج	45.18	43.54
الأخصائيون	33.12	43.11
العاملون في الخدمات ومحلات البيع	33.80	42.98
أفراد لا ينطبق بيان المهنة	35.47	39.91
عمال المهن العادية	34.69	34.41
الفنيون ومساعدو الإخصائيين	39.10	30.08
المزارعون وعمال الزراعة	51.05	29.37
والعاملون بالصيد المتخصصين	33.46	24.60
الحرفيون ومن البيهم	32.69	19.90
القائمون بالأعمال الكتابية ومن البيهم	32.69	19.90
إجمالي	36.06	36.08

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث النخل والإنفاق والإستهلاك 2011/2010 - 2015/2014، القاهرة.

- 2- في حين ارتفعت فجوة الأجور بين الجنسين عام 2015 عن نظيرتها عام 2011 وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة حيث تبين ارتفاع فجوة الأجور بين الجنسين بمهنة رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرين عام 2011 حيث قدر بنحو 28.51% وارتفعت إلى 45.06% عام 2015، وكذلك ارتفعت فجوة الأجور بين الجنسين بالنسبة للأخصائيين والعاملين في الخدمات ومحلات البيع من نحو 33.12% و 33.80% عام 2011 إلى 43.11% و 42.98% عام 2015 على الترتيب. ويشير ارتفاع فجوة الأجور بين الجنسين إلى زيادة الفارق بين متوسط أجور الرجال والنساء وهذا دلالة على تمييز أجور الرجال عن أجور النساء في هذه المهن.
- رابعاً: الأنماط الإنفاقية على مجموعات الإنفاق الرئيسية وفقاً للقطاعات الرئيسية التي يعمل بها رب الأسرة:**

**بدراسة البيانات الواردة بجدول رقم (5) يتبين:**

- 1- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة فيها من الإناث مقارنة بالذكور على مجموعة الطعام والشراب في كل من القطاع الخاص الإستثماري والعادي وقطاع مشترك، القطاع التعاوني عام 2015.

الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج بينما إنخفضت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإنتاج لكل من العاملات بمهنة التشريع وكبار المسؤولين، عامل المهن العادية، الأخصائيين، الفنيين ومساعدو الأخصائيين، العاملون في الخدمات ومحلات البيع، القائمون بالأعمال الكتابية، المزارعون وعمال الزراعة والعمالون بالصيد، عام 2015 ويوضح الجدول تقارب نسبة إنفاق الإناث من نسبة إنفاق الذكور عام 2015.

8- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث مقارنة بالذكور على مجموعة الثقافة والترفيه لكافة المهن الواردة عام 2015.

9- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر التي يكون رب الأسرة من الإناث على التعليم لكل من القائمون بالأعمال الكتابية، العاملون في الخدمات ومحلات البيع، المزارعون وعمال الزراعة والعمالون بالصيد، الحرفيون، عامل المهن العادية، بينما إنخفضت نسبة الإنفاق الفردي للإناث لكل من العاملات بمهنة التشريع وكبار المسؤولين، الأخصائيين، الفنيين ومساعدو الأخصائيين، عامل تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج عام 2015.

10- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر للإناث مقارنة بالذكور على مجموعة المطاعم والفنادق للعمالات بمهنة الزراعة والمزارعون وعمال الزراعة والعمالون بالصيد بينما إنخفضت نسبة الإنفاق السنوي للإناث لكافة المهن الموضحة بالجدول موضع الدراسة عام 2015.

وعمال الزراعة والعمالون بالصيد، عامل تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج، عامل المهن العادية بينما إنخفضت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث لكل من الإخصائيين، الحرفيون عام 2015.

5- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث مقارنة بالذكور على مجموعة الأثاث والتجهيزات والخدمات لمنزلية للعمالين بمهنة التشريع وكبار المسؤولين، الأخصائيين، الفنيين ومساعدو الإخصائيين، الحرفيون، عامل المهن العادية بينما إنخفضت نسبة الإنفاق السنوي للإناث مقارنة بالذكور لكل من القائمون بالأعمال الكتابية، العاملون في الخدمات ومحلات البيع، المزارعون وعمال الزراعة والعمالون بالصيد، عامل تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج عام 2015، ويوضح الجدول تقارب نسبة إنفاق الإناث من نسبة إنفاق الذكور.

6- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث مقارنة بالذكور على مجموعة الخدمات والرعاية الصحية للعمالات بمهنة التشريع وكبار المسؤولين، الأخصائيين، الفنيين ومساعدو الإخصائيين، العاملون في الخدمات ومحلات البيع، الحرفيون بينما إنخفضت نسبة الإنفاق السنوي للإناث مقارنة بالذكور لكل من القائمون بالأعمال الكتابية، المزارعون وعمال الزراعة والعمالون بالصيد، عامل تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج، عامل المهن العادية عام 2015، ويوضح الجدول تقارب نسبة إنفاق الإناث من نسبة إنفاق الذكور.

7- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإناث مقارنة بالذكور على مجموعة الاتصالات لكل من الحرفيون، عامل تشغيل المصانع ومشغلو

جدول 5. الأهمية النسبية للإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية وفقاً للقطاع الرئيسي الذي يعمل به رب الأسرة عام 2011 و 2015.

البيان	القطاع حكومي		قطاع أعمال عام		قطاع استثماري		قطاع خاص عادي		قطاع مشترك		قطاع تعاوني		جميعات أهلية		أخرى
	2015	2011	2015	2011	2015	2011	2015	2011	2015	2011	2015	2011	2015	2011	
الطعام	39.82	33.52	36.68	31.20	34.80	31.01	38.34	32.82	38.67	33.09	39.56	42.09	37.26	33.27	33.52
والشرب	35.27	30.29	40.63	29.44	31.69	38.04	36.17	33.15	42.22	41.26	52.92	33.99	33.99	39.21	40.29
المشروبات الكحولية	2.72	3.80	3.01	4.05	2.60	2.87	3.78	3.78	5.16	3.91	7.11	3.02	3.02	3.02	4.25
والدخان	1.43	2.00	2.39	0.99	2.74	1.57	0.95	3.38	0.00	0.00	0.00	0.00	1.36	1.82	2.25
والمكيفات	6.05	6.60	5.74	5.98	6.76	5.96	5.23	5.63	4.68	7.36	5.96	5.68	5.50	5.39	5.27
والأقمشة وأغطية القدم	5.91	7.17	4.28	5.41	5.20	3.63	5.17	5.68	10.48	12.61	0.00	5.64	5.85	5.11	5.95
المسكن ومستلزماته	17.78	16.04	17.21	15.54	17.86	16.19	18.29	18.01	15.18	15.38	17.30	16.29	22.24	17.00	19.22
والأثاث	18.91	16.06	22.60	25.53	9.94	27.59	15.53	19.04	22.21	24.46	0.00	17.62	23.54	16.15	19.89
والتجهيزات والمعدات المنزلية	3.76	4.04	4.01	4.14	4.25	5.57	4.05	3.82	2.62	6.98	3.47	4.08	5.50	3.18	4.08
الخدمات والرعاية الصحية	4.46	4.69	2.27	5.36	5.66	3.23	4.40	4.11	6.96	5.32	0.00	5.64	3.01	3.77	4.91
والإنتقالات والنقل	7.26	9.02	7.32	11.04	8.09	8.30	7.34	8.25	9.26	8.88	10.96	7.40	8.31	8.34	10.62
والإتصالات	7.14	9.31	3.24	5.01	6.52	6.34	6.26	8.96	6.24	1.41	0.00	1.31	7.42	7.14	9.47
الثقافة والترفيه	5.71	7.64	8.03	7.85	9.15	7.54	6.48	7.47	7.84	8.21	5.90	4.58	5.37	3.73	4.75
والتعليم	5.10	7.25	5.13	6.06	3.73	4.36	11.34	4.56	2.98	2.54	0.00	6.89	3.85	4.25	4.02
والمطاعم والفنادق	2.74	2.72	3.10	3.20	2.98	2.70	2.47	3.88	2.43	2.08	2.66	1.91	2.78	2.18	2.72
والتعليم المتنوعة	3.65	3.62	2.59	4.03	1.75	2.22	2.08	2.43	1.49	2.59	0.00	3.64	4.91	2.61	2.00
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي	2.40	2.32	2.44	2.88	2.91	2.21	1.87	2.50	1.76	1.76	0.36	1.54	0.91	2.00	4.18
والتعليم المتنوعة	4.00	3.09	2.71	2.84	0.97	8.91	0.99	8.91	1.76	0.36	0.00	0.09	0.87	1.65	1.50
والتعليم المتنوعة	5.24	6.30	5.47	6.52	5.13	6.66	4.81	6.09	5.01	5.57	3.52	2.35	1.01	4.94	3.40
والتعليم المتنوعة	5.95	7.34	6.42	4.72	24.89	3.07	6.35	5.13	1.26	1.85	0.00	0.00	6.55	9.34	2.39
والتعليم المتنوعة	3.55	3.96	3.80	3.91	3.82	4.23	3.78	4.28	2.08	3.58	3.17	4.41	4.91	3.77	4.10
والتعليم المتنوعة	3.58	5.19	4.07	5.81	3.89	4.36	3.18	5.18	2.86	2.88	0.00	2.43	4.49	3.78	3.34
والتعليم المتنوعة	2.98	4.04	3.18	3.68	2.86	4.98	3.00	3.86	3.13	3.24	2.60	3.19	3.51	3.32	3.90
والتعليم المتنوعة	4.60	4.00	3.68	4.82	4.60	3.02	2.67	3.59	2.95	2.77	0.00	3.82	4.16	2.77	3.97
والتعليم المتنوعة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
والتعليم المتنوعة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، المجلد الرابع، أعداد مختلفة (2010/2011 - 2014/2015)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.



جدول 6 . الأنماط الإنفاقية على مجموعات الإنفاق الرئيسية وفقاً للمهنة الرئيسية لرب الأسرة عام 2015 .

رجال التشريع وكبار المسؤولين والمنبرون	الأخصائيون	الفنيون و مساعدو الأخصائيين	القلمون بالأعمال الكتابية	العمالون في الخدمات و محلات البيع	المزارعون و عمال الزراعة والعمالون بالصيد	عمال تشغيل و المصانع و مشغلو المكينات و عمل تجميع مكونات الإنتاج		الحرفيون	أفراد لا ينطبق عليهم بيان القطاع									
						2015	2011		2015	2011	2015	2011						
33.52	34.61	28.38	39.21	33.89	40.24	35.48	41.51	36.42	48.68	42.39	43.05	37.04	42.51	36.89	44.65	37.63	36.99	31.52
28.76	30.29	31.73	28.67	36.32	34.01	36.77	36.72	46.93	37.69	48.64	45.14	47.31	30.78	40.85	34.75	48.39	36.27	35.65
2.78	3.80	1.45	2.09	2.94	4.47	2.97	3.70	4.74	5.94	6.07	5.36	4.74	5.94	5.00	6.72	5.28	6.91	4.79
0.80	2.00	0.75	0.81	2.02	2.32	1.93	2.67	2.74	3.72	4.83	4.83	2.74	3.72	1.28	2.28	2.93	5.22	3.01
5.72	6.60	5.87	6.35	5.98	6.41	5.80	6.59	5.80	6.07	5.36	6.59	5.80	6.07	5.36	5.92	5.29	5.89	4.35
5.38	7.17	5.71	7.83	5.74	6.67	5.60	6.79	5.63	5.63	4.83	6.79	5.60	6.79	5.63	4.95	4.33	5.19	4.98
17.49	16.04	19.56	17.97	17.60	15.97	18.08	15.65	18.44	17.22	16.65	18.44	17.22	16.65	17.60	16.89	16.58	15.97	18.89
14.08	16.06	17.85	16.47	19.13	16.47	19.13	16.47	19.13	16.47	17.80	19.34	18.12	17.00	21.79	20.01	24.99	19.01	20.71
3.77	4.04	3.98	4.01	3.94	3.92	3.63	4.27	3.63	4.03	4.01	3.97	4.03	3.97	4.01	4.18	4.23	3.89	3.87
4.46	4.69	4.72	4.90	4.59	4.62	4.39	4.06	4.39	4.17	4.19	4.11	4.17	4.19	4.11	3.65	3.22	4.51	4.51
7.31	9.02	6.93	8.51	7.28	9.17	8.60	9.87	8.60	8.27	7.51	9.87	8.60	9.87	8.60	8.33	7.36	9.56	14.94
6.27	9.31	6.47	8.53	7.20	9.80	7.20	9.15	5.98	9.91	6.34	9.15	5.98	9.80	7.20	8.32	6.74	7.24	11.44
15.06	7.25	4.85	6.25	5.34	5.38	4.91	6.99	4.91	4.51	3.70	6.99	4.91	4.51	3.70	2.18	2.14	2.14	5.06
3.12	2.72	3.00	3.23	2.83	2.71	2.84	2.75	2.84	2.38	2.36	2.75	2.84	2.38	2.36	1.65	1.57	1.57	2.59
3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	3.62	2.42
3.37	2.32	3.05	3.01	2.21	2.15	1.88	1.91	1.88	1.66	1.52	1.91	1.88	1.66	1.52	1.23	1.45	1.32	2.15
11.35	3.09	6.21	3.43	2.43	2.43	1.75	1.65	1.75	1.56	1.04	1.65	1.75	1.56	1.04	0.74	0.68	1.84	2.06
7.30	6.30	6.50	8.58	4.89	6.16	4.97	5.26	4.97	4.42	2.77	5.26	4.97	4.42	2.77	2.05	2.83	2.44	3.07
6.44	7.34	9.15	6.04	4.86	6.04	5.67	6.04	5.67	3.53	3.46	3.51	5.67	3.53	3.46	1.98	2.39	4.43	3.08
3.37	3.96	3.71	4.28	3.92	3.80	3.24	3.92	3.80	4.42	4.27	3.85	3.24	3.92	4.42	2.94	4.35	4.01	3.81
2.68	5.19	3.57	6.67	3.48	4.02	4.61	3.96	4.61	4.44	4.13	3.96	4.61	4.44	4.13	3.61	5.31	4.77	3.90
2.84	4.04	2.99	3.48	3.09	3.80	3.09	3.71	2.82	3.94	2.94	3.71	2.82	3.94	2.94	3.08	4.33	2.93	3.90
2.62	4.00	5.01	3.86	4.42	4.53	4.42	3.53	4.53	3.33	2.60	3.53	4.53	3.33	2.60	2.23	4.93	3.89	3.27
15.06	7.25	4.85	6.25	5.34	5.38	4.91	6.99	4.91	4.51	3.70	6.99	4.91	4.51	3.70	3.65	2.52	2.18	5.06

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك، المجلد الرابع، أعداد مختلفة (2010/2011 - 2014/2015)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

11- ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر للإنفاق مقارنة بالذكور على مجموعة السلع والخدمات المتنوعة لكل من العاملات بمهنة التشريع وكبار المسؤولين، القلمون بالأعمال الكتابية، الأخصائيين، الفنيين ومساعدو الأخصائيين، الحرفيون، عمال المهن العادية بينما انخفضت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للإنفاق عن الذكور لكل من عمال تشغيل المصانع ومشغلو المكينات

12- عمل تجميع مكونات الإنتاج، العاملون في الخدمات ومحلات البيع عام 2015

13- انخفضت نسبة الإنفاق السنوي الفردي للأسر للإنفاق مقارنة بالذكور على مجموعة الإنتقالات لكافة المهن الواردة بالجدول .

سادساً: مؤشرات الفجوة النوعية بين الجنسين في جمهورية مصر العربية عام 2011 مقارنة بعام 2015:

تمثل مؤشرات الفجوة النوعية بين الجنسين في أربع مؤشرات وهي التمكين الاقتصادي، التعليم، الصحة والرفاهية، التمكين السياسي، وتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (7):

1- فجوة المشاركة الاقتصادية : تراجع مركز مصر في فجوة المشاركة الاقتصادية بين الرجل والمرأة بين دول العالم عام 2015 حيث احتلت مصر المركز 136 مقارنة بعام 2011 والتي كانت تنبؤا فيه المركز 123، ويشمل مؤشر التمكين الاقتصادي ثلاثة مؤشرات وهي: (أ) فجوة المشاركة في القوى العاملة بين الرجل والمرأة : حيث احتلت مصر المركز 131 عام 2011 وتراجع مركز مصر عام 2015 حيث احتلت مصر المركز 139، وقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في العمل حوالي 63% عام 2011 وقد ارتفعت هذه النسبة عام 2015 حيث بلغت حوالي 63%، (ب) عدالة توزيع الأجر في العمل المماثل: حيث احتلت مصر المركز الأول عام 2011 وتراجع مركز مصر عام 2015 إلى المركز 24، وقد انخفضت نسبة عدم العدالة أو عدم مساواة في الأجر في العمل المماثل عام 2015 حيث

قدرت بنحو 75% مما يشير إلى أن 75% من النساء تتعادل أجورهم مع الرجال مقارنة بعام 2011 حيث قدرت نسبة عدم العدالة أو مساواة في الأجر في العمل المماثل حوالي 85% من النساء تتعادل أجورهم مع الرجال، (ج) الدخل المقدر: تراجع مركز مصر عام 2015 إلى 133 بعد أن كانت في المركز 127 عام 2011 من حيث حصول النساء على الدخل.

2- الفجوة النوعية للتعليم : تراجع مركز مصر في الفجوة النوعية التعليمية بين دول العالم عام 2015 حيث احتلت المركز 115 عام 2015 بعد أن كانت في المركز 110 عام 2011، ويشمل مؤشر الفجوة النوعية للتعليم حوالي ثلاثة مؤشرات هي: (أ) نسبة الأمية: احتلت مصر المركز 123 عام 2015 بعد أن كانت في المركز 117 من حيث الأمية عام 2011 حيث بلغت نسبة الأمية بين النساء 77% وارتفعت هذه النسبة حيث قدرت بنحو 80% عام 2015، (ب) الالتحاق بالتعليم الابتدائي: احتلت مصر المركز 117 عام 2015 من حيث الحاصلين على التعليم الابتدائي بعد أن كانت في المركز 113 عام 2011 وهذا الاختلاف الطفيف واضح في عدم تغير نسبة النساء الملتحقين بالتعليم الابتدائي حيث بلغت حوالي 97% عامي 2011 و2015، (ج) الالتحاق بالتعليم الثانوي: احتلت مصر المركز 96 من حيث الحاصلين على التعليم الثانوي عام 2011 بينما احتلت مصر المركز 86 عام 2015، وبلغت نسبة الإناث الملتحقين بالتعليم الثانوي حوالي 97% عام 2011، بينما قدرت بنحو 99% عام 2015، (د) الالتحاق بالتعليم الجامعي: احتلت مصر المركز 105 من حيث الإناث الملتحقين بالتعليم الجامعي عام 2011 بينما احتلت مصر المركز 108 عام 2015، وبلغت نسبة الإناث الملتحقين بالتعليم الجامعي حوالي 77% عام 2011، بينما قدرت بنحو 89% عام 2015.

3- الصحة والرفاهية: تقدم مركز مصر في الفجوة النوعية للصحة بين دول العالم عام 2015 حيث احتلت مصر المركز السابع عام 2015 مقارنة بعام 2011 حيث كانت مصر في المركز 52 يشمل مؤشر الفجوة النوعية للصحة مؤشرين هما: (أ) نسبة الإناث للذكور عند الولادة: يتم من خلال هذا المؤشر التعرف

النسبة القليلة منذ عام 1975، (ب) المرأة في المناصب الوزارية: تراجع مركز مصر من حيث تمكين المرأة في المنصب الوزاري حيث احتلت المركز 101 عام 2015 بعد أن كانت في المركز 93 عام 2011، وذلك بالرغم من أن نسبة النساء المشاركات في المناصب الوزارية متقارب حيث بلغ حوالى 0.13% و 0.1% عامى 2011 و 2015، (ج) نسبة النساء في المكتب التنفيذي (رئيس الوزراء أو رئيس) على مدى السنوات ال 50 سنة الماضية: تراجع مركز مصر من حيث تمكين المرأة في المكتب التنفيذي (رئيس الوزراء أو رئيس) حيث احتلت المركز 64 عام 2015 بعد أن كانت في المركز 52 عام 2011.

#### التوصيات :

- 1- مراقبة تطبيق التشريعات والقوانين وإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تكافؤ فرص العمل .
- 2- زيادة عدد مراكز التدريب المهني و الفني وتوفير الحوافز للمؤسسات الصناعية لتدريب وتأهيل المرأة لمختلف المهن و التخصصات .
- 3- زيادة عدد مراكز التدريب المهني و الفني وتوفير الحوافز للمؤسسات الصناعية لتدريب وتأهيل المرأة لمختلف المهن و التخصصات .

#### المراجع

- أحمد كمال هيبه وآخرون، اتجاهات سوق العمل في جمهورية مصر العربية بعد ثورة 25 يناير 2011، مركز دعم و إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، 2014.
- الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة
- الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المراجعة بحث القوى العاملة ، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك، المجلد الرابع، أعداد مختلفة (2010/2011 – 2014/2015)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- بشيرة محمود الديب ، تطبيقات عملية على طريقة حساب الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ بين الذكور والإناث من واقع بيانات التعداد العلم للسكان ، محاضرات بالجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، 2006.
- المجلس القومي للمرأة ، الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030"الرؤية و محاور العمل"، مارس 2017.
- Amal Khairy Amin Mohamed, An Analysis of the Gender Pay Gap in the Egyptian Labor Market, IARIW-CAPMAS Special Conference“ Experiences and Challenges in Measuring Income ,Wealth, Poverty and Inequality in the Middle East and North Africa ” , 25 Nov 2015.
- Rana Hendy, Women's Participation The Egyptian Labor Market: 1998-2012, Economic Research Forum , Working Paper 907 , May 2015.
- World Economic Forum, The Global Gender Pay Gap, vol 2011-2015.

#### Role of Women in Egyptian Labor Market

Nashwa El-Tatatwy<sup>1</sup> and Doaa I. Hashem<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Faculty of Agriculture - Alexandria University

<sup>2</sup>Agricultural Economic Research Institute

#### ABSTRACT

This paper examines the evolution of gender gaps in labor market outcomes during pre- and post-revolution. Using comparable household surveys carried out in 2011 and 2015, the results show that gender gaps in access to paid employment and in earnings have widened during this period. These results should be of importance to policymakers and non-governmental organizations, especially when designing family policies, as Egypt needs many regulatory reforms in order to increase female labor force participation rates.

على ظاهرة النساء التي تم فقدانهم عند الولادة، حيث احتلت مصر المركز الأول عامى 2011، 2015 وقد بلغت نسبة الإناث حوالى 95%،(ب) متوسط العمر الصحي المتوقع : يتم التعرف على السنوات التي يمكن للمرأة والرجل أن يتوقعوا العيش فيها بصحة جيدة من خلال الأخذ بعين الاعتبار السنوات المفقودة في العنف، والمرضى، وسوء التغذية، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة.

#### جدول 7. مؤشرات الفجوة النوعية في جمهورية مصر العربية عام 2011 مقارنة بعام 2015.

البيــــــــــــــــان	الترتيب		نسبة الإناث إلى الذكور	
	2011	2015	2011	2015
الفجوة النوعية	123	136		
المشاركة الاقتصادية	122	135		
المشاركة النساء في القوى العاملة	131	139	0.3	0.33
المساواة في الأجور للعمل المماثل	1	24	0.85	0.75
التخل المقدر	127	133	0.24	0.3
التعليم	110	115		
نسبة الأمية	117	123	0.77	0.8
الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي	113	117	0.97	0.97
الإلتحاق بالتعليم الثانوي	96	86	0.97	1
الإلتحاق بالتعليم العالي	105	108	0.77	0.89
الصحة و الرفاهية	52	7		
نسبة الإناث عند الولادة	1	1	0.95	
متوسط العمر المتوقع الصحي	64	106	1.05	1.03
التمكين السياسي	126	136		
النساء في البرلمان	128		0.02	
المرأة في المناصب الوزارية	93	101	0.1	0.13
السنوات مع رئيس الدولة	52	64	0	0

المصدر: Vol -The Global Gender Gap Report -World Economic Forum: (2011, 2015).

#### 4-التمكين السياسي:

يقيس التمكين السياسي الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة لمعرفة مدى القدرة على إتخاذ القرار السياسي من خلال نسبة النساء إلى الرجال في المناصب الوزارية ونسبة النساء إلى الرجال في المناصب البرلمانية، نسبة النساء إلى الرجال من حيث سنوات العمل في المكتب التنفيذي (رئيس الوزراء أو رئيس) على مدى السنوات 50 سنة الماضية، وقد احتلت مصر المركز 126 عام 2011 وتراجع مركز مصر إلى 136 عام 2015 من حيث التمكين السياسي للنساء وهذا من خلال ثلاثة مؤشرات وهى: (أ) نسبة النساء في البرلمان: احتلت مصر المركز 128 عام 2011 وقد بلغت نسبة النساء المشاركات في البرلمان حوالى 0.02% عام 2011 حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة داخل مجلس النواب عام 2015 وهى الأعلى فى تاريخ مصر، حيث بلغ عدد النائبات 89 نائبة منهم 75 منتخبين و 14 معينين بنسبة 14.9%، وقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة بعد أن تراجعت عام 2011 فى ظل الحكم الدينى لتبلغ أقل من 2% لتصبح المرة الأولى التى تمثل فيها المرأة فى البرلمان بتلك